

د. جودت بهجت، مركز نيسا

منذ منتصف شهر شباط / فبراير، كان الناس في منطقة نيسا وحول العالم يُعانون من أزميتين متداخلتين - أزمة صحية وأزمة اقتصادية. وقد شهدت تركيا وإيران أكبر عدد من الحالات المصابة، لكن لم تسلم أي دولة في المنطقة أو في العالم من الفايروس. ويختلف عدد المصابين من بلد إلى آخر، ولكن بعض المناطق هي أكثر عرضة للخطر من بقية مناطق نيسا. وتشمل تلك مناطق الحرب في ليبيا وسوريا واليمن ومخيمات اللاجئين في الأردن ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة.

وبالإضافة إلى القتال الجاري بين الميليشيات المختلفة، فإن لدى كل من ليبيا وسوريا واليمن موارد محدودة وبنية تحتية طبية محدودة أيضاً. وفي الواقع، فإن المستشفيات والمرافق الطبية الأخرى في الدول الثلاثة قد تعرضت لهجوم مباشر من قبل الفصائل المتناحرة. وتُشير منظمة اللاجئين الدولية إلى سوريا باعتبارها سبباً رئيسياً يدعو للقلق، مشيرة إلى أن هناك أكثر من 5.6 مليون شخص قد فروا من البلاد ونحو 6.5 مليون نازح داخلي. ويفتقر معظم أولئك الأشخاص إلى الرعاية الصحية الكافية. وعلاوة على ذلك، فقد يكون من الصعب اتباع التوجيه الأساسي بشأن التباعد الاجتماعي والنظافة الشخصية حيث يعيش اللاجئين والمشدون غالباً في مخيمات مكتظة وغير صحية.

وهناك أيضاً نقاط أزمات محتملة تُنذر بخطر تفشي فايروس كورونا في قطاع غزة والضفة الغربية. وتُكافح السلطة الفلسطينية، التي تحكم حوالي 40% من الضفة الغربية، بوسائل محدودة من أجل الحد من تفشي المرض، ولكن قطاع غزة المكتظ بالسكان يُمثل حالة أكثر إثارة للقلق. ويعيش السكان هناك تحت حصار وإغلاق فعالين منذ أكثر من عقد من الزمان.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن تلك هي أزمة لا مثيل لها، وهناك شكوك كبيرة حول تأثيرها على حياة الناس وسبل عيشهم. ويعتمد الكثير على وبائيات الفايروس، وفعالية تدابير الاحتواء وتطوير العلاجات واللقاحات. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه العديد من الدول الآن أزمات متعددة - أزمة صحية وأزمة مالية وانهييار في أسعار السلع الأساسية، والتي تتفاعل جميعها بطرق معقدة. وبالإضافة إلى الخسائر المدمرة في صحة الإنسان، تتسبب جائحة فايروس كورونا (كوفيد-19) في حدوث اضطراب اقتصادي كبير من خلال صدمات العرض والطلب المتزامنة - انخفاض أسعار النفط والسلع الأساسية وانخفاض الطلب المحلي والخارجي وانخفاض ثقة المستهلك وتشديد الشروط المالية وتعطل سلاسل الإنتاج والعرض العالمية. وقد كان لدى العديد من دول الشرق الأوسط بالفعل معدل بطالة كبير بين الشباب قبل أن تبدأ أزمة فايروس كورونا في أوائل عام 2020. وقد تسبب انخفاض السياحة والتحويلات المالية من الدول المصدرة للنفط في توجيه ضربة قوية للعديد من الدول في منطقة نيسا.

وفي منتصف شهر نيسان / أبريل، أصدر صندوق النقد الدولي تقريراً عن التوقعات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ويتوقع صندوق النقد الدولي بأن ينخفض النمو في المناطق من 1.2% في عام 2019 إلى 2.8% في عام 2020. والخير السار هنا هو أنه ومع تراجع التهديدات من الفايروس وجهود السياسة العالمية التي تُحفّز الانتعاش، يتوقع صندوق النقد الدولي بأن ينمو الاقتصاد في المناطق ويرتفع إلى 4% في عام 2021. وهناك حاجة إلى وجود تعاون إقليمي ودولي من أجل التغلب على تلك الأزمات الصحية والمالية واستئناف النمو الاقتصادي.